

أمكانية تطور العلاقات التجارية (النفطية) بين العراق والاردن قبل وبعد العام (2003)

م.سهاد احمد رشيد

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة

المستخلص

تحتاج العلاقات التجارية بين الدول مقومات لاستمرارها والبحث عن فرص لاستثمار ومشاريع الاعمار الحالية في العراق واختيار الاردن كبلد لتبادل العلاقات التجارية لما يتمتع به من استقرار ودبلوماسية مع البلدان العربية ولما يشكله من بوابة للصادرات والواردات العراقية لما فيه منفعة وتحقيق للمصالح المشتركة لتلبية جميع احتياجات العراق ان الانظمة تزول ولكن تبقى مصالح البلدان والشعوب، ذلك ما بدأ يدركه النظام الجديد في العراق، ويفهم ان العلاقات القوية والاستراتيجية التي تربط العراق مع الاردن على كافة المستويات، حتى قبل ٢٠٠٣، هي تصب في مصلحة العراق وشعبه، قبل ان تكون في مصلحة حاكم او مسؤولين توارثوا تلك العلاقات من انظمة سبقتهم ووجدوا ان المصلحة هي في زيادة الاواصر والجسور بين العراق والاردن في كافة المجالات التي يحتاجها الطرفان وبالذات الاقتصادية ، وهذا ما اثبتته تجربة السنوات التي تلت العام (2003) ، وان قطع هذه الجسور كلف الطرفين اثمان باهضة، وخاصة بعد استقرار العملة في العراق ودور البنك المركزي العراقي في تأمين الضمانات للقروض الممنوحة وامكانية التعاون مع المصارف العربية .

وقد تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث، تناول المبحث الاول لمحة تاريخية للعلاقات التجارية العراقية الاردنية قبل العام (2003) والمبحث الثاني، تم عرض العلاقات العراقية الاردنية بعد العام (2003) والمبحث الثالث، العلاقات النفطية العراقية الاردنية.

The possibility of developing(Oil) relations between Iraq and Jordan before and after year 2003 before

Trade relations between countries need elements to be continued and the search for investment opportunities in addition to recent reconstruction projects in Iraq. The choice of Jordan as a country for the exchange of trade relations is due to its stability and diplomacy with the Arab countries and because it represents a gateway to Iraqi exports and imports which achieves benefits and common interests to meet all the needs of Iraq. The regimes may be changed but the interests of the countries and peoples remain. This is what the new regime in Iraq seems to understand, taking into consideration the strong and strategic relations that bind Iraq and Jordan at all levels, even before 2003, which are in the interests of Iraq and its people before they are in the interests of the rulers or officials who inherited these relations from preceded regimes and found that the interest is to increase ties and bridges between Iraq and Jordan in all areas, especially economic and political. The experience of the years after ٢٠٠٣ has proven that cutting off these bridges has cost the two parties high prices especially after the stability of the currency in Iraq , the role of the Central Bank of Iraq in securing guarantees for loans granted and the possibility of cooperation with Arab banks.

Therefore, the research divided into three sections, the first dealt with the history of trade relations between Iraq and Jordan before ٢٠٠٣. The second is a presentation of the Iraqi-Jordanian relations after ٢٠٠٣. The third section highlighted the Iraqi-Jordanian oil relations.

مقدمة

لم تكن العلاقات التجارية بين العراق والاردن حديثة العهد، وإنما هي امتداد للعلاقات منذ تأسيس الدولتين، فضلاً عن ذلك بقيت العلاقات مستمرة على مدى عقود طويلة، بالرغم من التغيرات السياسية والعسكرية والاحداث التي مر بها العراق وخصوصاً بعد العام (2003) فقد كانت هناك تداعيات وافرازات اقتصادية التي اقلت بظلالها على العلاقات العراقية والعربية بشكل عام وعلاقات العراق مع الاردن بشكل خاص.

وجاء البحث يسلط الضوء على طبيعة هذه العلاقات وتطورها لما لها من أهمية اقتصادية لا سيما العراق الذي تربطه روابط تاريخية واقتصادية واجتماعية وثقافية مع الاردن الذي تضرب بجذورها في اعماق التاريخ.

فرضية البحث

استمرار العلاقات العراقية الاردنية رغم حالات التوتر وعدم الاستقرار وقد اعتمدت الباحثة المنهج التحليلي للوقوف على اهم المحطات التاريخية لتطور هذه العلاقة التجارية وخاصة النفطية بعد العام (2003)

مشكلة البحث

أن الأوضاع الأمنية لم تكن مستقرة في العراق فإن الإصلاحات الاقتصادية التي تمت في العراق، لم تكن مواتية لتوفير بيئة استثمارية مناسبة للأعمال التجارية، لذلك توجهت الأنظار للاردن لتوفر هذه البيئة التي ولدت حركة استثمارية نشطة على أراضيها، عدا عن تنشيط حركة الصادرات من الأردن للعراق ،وكان النفط محورا مهماً وحساساً في العلاقات العراقية الأردنية.

المبحث الاول -:العلاقات التجارية العراقية/ الاردنية قبل العام (2003)

حكمت العائلة الهاشمية العراق والاردن, عام (1921)وحتى,(1958) حيث تقلد الملك فيصل الاول بن الحسين العرش ملكاً على العراق,وكان اخوه الامير عبد الله الاول بن الحسين اميراً على الاردن فكانت العلاقات التجارية بين العراق والاردن علاقات قوية,واستمرت تلك العلاقات عام (١٩٥٨) ,وفي عام(1960) رجعت العلاقات بين البلدين وتم فتح الحدود⁽¹⁾ , واستؤنفت الاتصالات الدبلوماسية بينهما,واعيد العمل بالاتفاقيات التجارية بينهما,وقد تدهورت العلاقات عندما ايدت الحكومة الاردنية استقلال الكويت,وخلال المدة بين-1963 (1958وبالرغم من تراجع العلاقات الا ان العلاقات التجارية لم تتأثر ⁽²⁾ ,واستمرت العلاقات بين العراق والاردن, وخاصة بعد حرب,(1967) حيث قام العراق بأرسال قوات لتعزيز قوة الاردن ,مما ادى الى تحسن العلاقات بين البلدين من جميع الجوانب.⁽³⁾

جدول رقم(1)

حجم التبادل التجاري بين العراق والأردن للمدة (1959-1962) بالدولار الأمريكي⁽⁴⁾

السنوات	الصادرات العراقية للاردن	الصادرات الاردنية للعراق
1959	٥٥٠٦,٠٦٠	٢٨٦٢١٢,١٢
1960	٣٢٧٩٣,٩٣	٢٩٧٨٢١,٢١
1961	٣٠٣,٠٣٠	2216542

1614251.52	٥٨٤,٨٤٨٤	1962
------------	----------	------

يتضح من الجدول السابق ان الميزان التجاري كان يميل لصالح الاردن خلال المدة من (1959-1962) الا ان الصادرات الاردنية انخفضت في العام (1962)، ومع تغيير نظام الحكم في العراق عام (1968) انطلق العراق في علاقاته مع الاردن من ظروف الواقع الموضوعية كوقوع الاردن على خط المواجهة مع اسرائيل، واهميته كمنفذ تجاري مهم للعراق وخاصة في ظل وجود بعض الضغوط الاقتصادية، المتمثلة في احتمال قطع المنافذ الحدودية للعراق مع تركيا نتيجة لاضطراب الاوضاع في الشمال، ولضالة وعدم كفاية الموانئ العراقية في الجنوب واحتمال تعثر العلاقات مع سوريا⁽⁵⁾. لذلك تطورت العلاقات الاقتصادية وبالذات التجارية، وبشكل اكبر بعد نشوب الحرب العراقية/الارمنية في العام (1980) نتيجة لوقوف الاردن الى جانب العراق في تلك الحرب، اذ قامت الاردن، في حينه، بتزويد العراق بكل ما يحتاجه من دعم سياسي وعسكري واقتصادي واعلامي، وفي المقابل قام العراق بتقديم الدعم والمساعدة من خلال خفض اسعار النفط العراقي المصدر الى الاردن، فضلا عن تصدير كميات من النفط مجانا بالاضافة الى منحه الكثير من الاعانات المالية الضخمة، لذلك فان حقبة الثمانينيات من القرن الماضي كانت بمثابة الحقبة الذهبية للعلاقات بين البلدين، حيث تطورت وازدهرت العلاقات الاقتصادية بين البلدين واصبح العراق الشريك التجاري الأول للصادرات الأردنية.

جدول رقم(2)

(حجم الواردات العراقية من الأردن خلال المدة (1977-1982) بالدولار الأمريكي⁽⁶⁾)

الترتيب	السنة	قيمة الواردات
1	1977-1978	10 مليون
2	1978-1979	47 مليون
3	1979-1980	104 مليون
4	1981-1982	209 مليون

وبالإشارة إلى الجدول أعلاه، نجد أن حجم الواردات العراقية من الأردن قد ارتفعت تدريجياً بسبب اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، واعتماد العراق على الأردن بوصفه أحد منافذه التجارية، ومع تراجع الدعم السعودي للأردن من (1,25) مليار دولار عام 1981 إلى (400) مليون دولار عام (1989)، وضعف احتياطات الأردن من العملات الصعبة في البنك المركزي وسحب (250) مليوناً من البنوك الأردنية من قبل الفلسطينيين خاصة بعد قرار فك الارتباط عام (1988) كل هذه العوامل وغيرها عززت من الارتباط الاقتصادي والتبادلية التجارية بين

العراق والأردن مما انعكس على المستويات الأخرى في العلاقة، كما أن الأردن رأى في العراق مصدر لتوازن قوى إقليمي مقابل كل من سورية وإسرائيل.

وكان البروتوكول الموقع بين البلدين ينظم تلك العلاقات، فكان الأردن يحصل بموجبه على احتياجاته النفطية مقابل تصدير القطاع الخاص الأردني السلع لتأمين حاجة السوق العراقي، وهو ما ساعد كثيراً على تولد مفهوم أن السوق العراقي هو امتداد للسوق الأردني المحلي. وقد توج ذلك كله في العام (1981) بقيام اتحاد رباعي ضم كل من العراق ومصر والأردن واليمن، أو ما يعرف بمجلس التعاون العربي⁽⁷⁾، غير أن هذا الاتحاد لم يدم طويلاً على أثر دخول العراق للكويت في العام (1990) واندفع حرب الخليج الثانية في العام (1991)، وقد وقفت الأردن مع العراق كلفها ذلك قطع المساعدات والمعونات المقدمة من الدول الخليجية وبالذات الكويت، فضلاً عن ترحيل (300) ألف أردني كانوا يعملون في الكويت، لذلك وجدت الحكومة العراقية مضطرة لتعويض الأردن عن هذه الخسائر وخاصة أن الأردن تحمل اعباء لجوء أكثر من (400) ألف عراقي إليها.⁽⁸⁾

وبعد حرب الخليج الثانية، ومع الحصار الاقتصادي على العراق، أصبح اعتماد العراق على طريق الأردن بشكل كلي، ووصلت الأمور إلى حد تقديم تسهيلات كبيرة للأردن، بتقديم النفط بأسعار تفضيلية للغاية ووصلت حدود المجانية أحياناً، فكانت العلاقات التجارية العراقية الأردنية كانت ممتازة، وتتجاوز بأضعاف حجم التجارة المعلن رسمياً، حيث كانت تمر صفقات نفط سرية وشحنات غذاء ومساعدات على نحو غير معلن، وفي معظم الأحيان بموافقة ضمنية أمريكية.⁽⁹⁾

وخلال المدة (1990-2003) تطورت العلاقات العراقية / الأردنية إذ أصبحت الأردن العمق الاقتصادي والتجاري للعراق من خلال الاعتماد على ميناء العقبة الأردني للتبادل التجاري، وكان الأردن يحتل المركز الرابع من بين الدول التي تتعامل اقتصادياً في بداية فرض الحصار، لكنها تراجعت إلى المركز (21) بعد قيام بعض الدول العربية المجاورة والبعيدة بفتح أفاق تعاون جديدة مع العراق، خاصة بعد موافقة اتفاق النفط مقابل الغذاء بين العراق والأمم المتحدة في العام (1995)، ومع ذلك بقي العراق المصدر الرئيسي للنفط للأردن، لذلك مرحلة من التحالف السياسي والإستراتيجي والتعاون الشامل بين البلدين حتى ارتباط الاقتصاد الأردني بالسوق العراقية ونشأت مصانع كثيرة في الأردن قائمة كلياً على تلبية احتياجات السوق العراقية، وصارت مدينة العقبة الأردنية على البحر الأحمر الميناء الرئيس للواردات العراقية، وقدم العراق معونات وتسهيلات كبيرة للأردن والأردنيين كالمناح التعليمية والنفط ولم يعكر صفو العلاقات العراقية الأردنية العراقية.⁽¹⁰⁾

وتشير الإحصائيات إلى أن الاستيرادات الأردنية العراقية بلغت (291) مليون دينار أردني في العام (1994) وارتفعت تدريجياً لتصل نحو (523) مليون دينار أردني في العام (2002)، فيما بلغت الصادرات أردنية إلى العراق نحو (115,2) مليون دينار أردني في العام (1994)، وشهد عام (2000) ارتفاع

الصادرات الأردنية إلى العراق بواقع (300) مليون دولار، وفي عام 2001 إلى (450) مليون دولار لكل طرف، وفي عام (2002) حدد البروتوكول التجاري بمبلغ يتراوح بين (300-350) مليون دولار، فيما تم إلغاء البروتوكول التجاري في عام (2003) نتيجة الحرب على العراق، ويمكننا القول بأنه وكنتيجة لعدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي في العراق أصبح الأردن نقطة الانطلاق للمستثمرين العراقيين⁽¹¹⁾. حيث ارتفعت لتصل نحو (428,3) مليون دينار اردني في العام (2002) شكلت ما نسبته (35,5%) من إجمالي حجم تجارته الخارجية (19,9) من الصادرات، و (15,6%) من المستوردات، وهو ما جعل الميزان التجاري بين العراق والأردن يميل لصالح العراق خلال المدة (2002 - 1990)، وقد شكل النفط المادة الأساسية المستوردة من العراق وبأسعار تفضيلية⁽¹²⁾.

جدول رقم (3)

التجارة الخارجية للأردن مع العراق خلال المدة (2000-2002) مليون دولار أمريكي⁽¹³⁾.

السنة	المستوردات	الصادرات	الميزان التجاري	اعادة التصدير
2000	68206	14101	-54104	3407
2001	68409	42202	-26207	11106
2002	751.0	43906	-311.2	16401

والملاحظ هنا أن النفط كان المادة الأساسية المستوردة من العراق وبأسعار تفضيلية، إلا أنه

انخفض وبشكل ملحوظ بعد عام (2003)، فقد بلغت (291) مليون دينارعراقي في عام 1994، وارتفعت لاحقاً إلى (511) مليون دينارعراقي في عام 2002، إذ شكلت ما نسبته (35,5 %) من إجمالي حجم تجارته الخارجية (19,9) من الصادرات، و (15,6 %) من المستوردات، قبل أن تتوقف بسبب الحرب على العراق، وهو ما جعل الميزان التجاري بين العراق والأردن يميل لصالح العراق خلال هذه المدة.

المبحث الثاني - العلاقات التجارية العراقية/ الاردنية بعد عام (2003)

دخلت القوات الامريكية العراق في العام (2003) وما تبعها من فوضى سياسية وامنية تراجعت حركة التجارة بين البلدين لاسيما بعد إلغاء البروتوكول التجاري، وعدم وجود مؤسسات رسمية، وفي مدة مجلس الحكم الانتقالي العراقي لم تكن هذه العلاقات واضحة، وكانت خاضعة للاعتبارات السياسية وكانت يشوبها الحذر بسبب موقف الأردن من بعض الأطراف في مجلس الحكم الانتقالي، واستمر ذلك لحين تشكيل الحكومة العراقية

المؤقتة . الا ان المصالح المشتركة بين البلدين والعامل الجغرافي والعمق التاريخي لهذه العلاقات ساهمت في انطلاق هذه العلاقات مرة اخرى فقد بادر العراق منذ تشكيل أول وزارة عراقية بعد التغيير السياسي في عام (2003)، بتقديم تظمينات للأردن بعدم سحب الدعم الاقتصادي واستئناف المنحة النفطية التي كان يحصل عليها الأردن . ابان النظام العراقي السابق التي كانت تؤمن له احتياجات النفطية بأسعار تفضيلية ،مقابل التزام الأردن بإغلاق حدودها ضد المتسللين من أجل العمليات الإرهابية في العراق (14)، وعلى هذا الأساس تم توقيع الجانبين العراقي والأردني على بروتوكول للتعاون التكاملي والاستراتيجي بين البلدين في مختلف المجالات في آب (2006) ، وذلك بعد عقد اتفاقيات تجارية وتقاهمات أعطت زخماً كبيراً للعلاقات الثنائية، وقرر العراق تزويد الأردن بالنفط الخام يوميا وبأسعار تفضيلية لكنه لم يحدد الأسعار"و في العامين (2009)(2008) تم تمتين وتحسين العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، اذ تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة والتي ستعمل على زيادة حجم التبادل التجاري بين العراق والأردن إلى جانب اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وفضلا عن التوقيع على اتفاقية زراعية لتعزيز التعاون الزراعي ،وعلى عدد من الاتفاقيات الأخرى في المجالات التجارية والاستثمارية، كما أن العراق والأردن يرتبطان باتفاقيات وبروتوكولات اقتصادية وتجارية منذ عقود، وكان لهذه الاتفاقيات الأثر الإيجابي في دعم مسيرة العمل الثنائي المشترك، إلا أنه وبالرغم من ذلك فإن هذه الاتفاقيات لم يتم استغلالها بالشكل الأمثل، حيث أمامنا آفاق واسعة للتعاون. (15)

وتشير الاحصائيات ان حجم التبادل التجاري بين العراق والأردن ارتفع بعد الاحتلال الأمريكي للعراق خلال عامي (2004) و (2005) ، فبعد أن كان حجم هذه الصادرات في عام (2003) هو (224) مليون دينار عراقي ارتفع في عام (2004) إلى (361,9) ليسجل ارتفاعاً آخر في عام (2005) إذ وصل إلى (379,6) وعلى الرغم من الأوضاع غير المستقرة للسوق العراقي، إلا أنه جاء في المرتبة الأولى في استقبال الصادرات الأردنية، إذ أنه أستقبل ما نسبته (33,8%) من قيمة إجمالي الصادرات الأردنية إلى الدول العربية، يليه السعودي فالسوري والأمارات العربية والجزائر والكويت .وبحسب أرقام التجارة الخارجية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية.الا ان فقد تراجع حجم التبادل التجاري بين الأردن والعراق إلى (327,3) مليون دينار عراقي في العام(2006) ، بسبب سوء الأوضاع الأمنية التي مر بها العراق في عام(2006) ، وفي الوقت نفسه استمرت السوق العراقية باحتلال المرتبة الثانية على صعيد شركاء الأردن التجاريين من حيث القيمة، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فيما شكلت الصادرات الأردنية إلى الأسواق العراقية نحو (15,5%) من إجمالي حجم الصادرات الأردنية .

أما عن المدة (2007-2009) فالإحصائيات تشير إلى أن حجم التبادل التجاري بين العراق والأردن أستمر تصاعده بوتيرة كبيرة، فالصادرات العراقية قد بلغت ما مقداره (858,1) مليون دينار عراقي وهي تمثل نسبة (17,0%) من مجموع الصادرات الوطنية الأردنية، ويسبقه في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة(17,1%)، ثم يلي العراق كل من الهند بنسبة(13,6%) ، والسعودية بنسبة(10,6%) ، وهنا نجد أن

العراق هو الشريك التجاري المهم للأردن ، أما أهم الصادرات الأردنية إلى العراق بعد (2003)، فنجد أنها تتمثل في الأسمت وأسلاك الكهرباء والمواد البلاستيكية وسماد نباتي وفوسفات الأمونيا.

وكمحصلة نهائية لما تقدم، يلاحظ تصاعد حجم الصادرات الأردنية إلى العراق طيلة السنوات المنصرمة، ولم يحصل أي تنذب واضح يذكر، بل أخذ يتصاعد بشكل ملحوظ. إن معدل حجم الصادرات الأردنية إلى العراق بعد العام (2003) ، هو أعلى من جميع المعدلات السابقة للسنوات (1994-2004) ، وهذا يخالف ما يتصوره كثيرون، بأن حجم التبادل التجاري قد انخفض بين العراق والأردن، وهنا يمكننا أن نشير إلى تاريخية العلاقات الاقتصادية بين البلدين، قد شكلت أساساً لاستمرار العلاقات التجارية وتضاعفها، وكذلك مثل دوراً أردنياً واضحاً في تطوير العلاقات التجارية مع العراق، وبالمقابل فهو يعكس رغبة عراقية في تحقيق شراكة اقتصادية مع الأردن. وإن حجم الصادرات الأردنية إلى العراق تعادل أكثر من ثلث مجموعها إلى الدول العربية، وتعادل ثلاثة أضعاف الصادرات الوطنية إلى مجموع دول الاتحاد الأوربي. في حين انخفضت حجم الاستيرادات الأردنية من العراق بعد عام (2003) نظراً لأن العراق والأردن كانا قد ارتبطا ببروتوكول تجاري وآخر نفطي، وبموجبهما كان البنك المركزي الأردني خلال تنفيذ هذين البروتوكولين هومن يدفع للمصدرين الأردنيين قيمة بضائعهم بالدينار يستوفي بدلاً عنها نفطاً خاماً ويرصد الفرق بين قيمة البضائع وعوائد النفط، تفاقمت هذه المشكلة بعد عام (2003) نظراً لتراكم مبالغ على العراق وبلغت ديون البنك المركزي الأردني على نظيره العراقي نحو (1,3) مليار دولار مثلت حسابات التبادل التجاري بين البلدين، وأصبح لدى العراق ودائع مالية مجمدة في الأردن تقدر بحوالي (916) مليون دولار رفضت الحكومة الأردنية الإفراج عنها إلى أن يتم تسوية الملف بين البلدين بشكل نهائي.⁽¹⁶⁾

وعملت الحكومة العراقية في العام (2004) على تجديد الصلات التجارية والاقتصادية مع الأردن التي كانت قائمة في عهد الحكومة العراقية السابقة، إذ جرى التوقيع بين البلدين على مذكرة تعاون الاقتصادي والمالي، كما أطلقت الوعود ببناء أنبوب للنفط يربط بين الحقول الشمالية في العراق وميناء العقبة في الأردن، وخلال هذه المدة تم استخدام الوسطاء الأردنيين والبنوك الأردنية مثل بنك الإسكان والبنك الأهلي، في الصفقات المختلفة التي تعقدها الحكومة العراقية مع جهات متعددة وهو ما عكس الرغبة العراقية الواضحة في استئناف العلاقات الاقتصادية بين البلدين تحقيقاً للمصالح المشتركة⁽¹⁷⁾.

وتم توقيع العديد من الاتفاقيات في مجالات مختلفة وتضمنت أربعة مشاريع أساسية بكلفة (1078) مليون دولار⁽¹⁸⁾.

1- تأهيل مركز حدود الكرامة بين البلدين بتكلفة قدرها (105.8) مليون دولار .

2- إنشاء منطقة حرة على الحدود بمساحة (10) مليون متر، وبكلفة (49) مليون دولار .

3-تأهيل خطوط النقل بين الأردن والعراق بتكلفة (723) مليون دولار .

4-تأهيل ميناء العقبة الذي يعد الميناء الرئيس لتوريد البضائع للعراق بتكلفة قدرها (200) مليون دولار .

الملاحظ على حجم الصادرات الاردنية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق قد أخذت بالزيادة وصولاً (224) مليون دينار اردني إلى أعلى مستوياتها في عام (2009)، فبعد أن كان حجم الصادرات في عام (2003) ، ارتفعت في عام 2004 إلى (362) مليون دينار اردني، لتصل إلى أعلى مستوياتها في عام (2009) عندما بلغت (607.5 مليون دينار ، وبحسب أرقام التجارة الخارجية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، فقد تراجع حجم التبادل التجاري بين الأردن والعراق إلى (327,3) في عام (2006) ، بسبب سوء الأوضاع الأمنية التي مر بها العراق في عام (2006)، وفي الوقت نفسه استمرت السوق العراقية باحتلال المرتبة الثانية على صعيد شركاء الأردن التجاريين من حيث القيمة، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فيما شكلت الصادرات الأردنية إلى الأسواق العراقية نحو (% 15,5) من إجمالي حجم الصادرات الأردنية، أما عن المدة ما بين عامي (2007 لغاية 2009)، فالإحصائيات تشير إلى أن حجم التبادل التجاري بين العراق والأردن أستمّر تصاعده بوتيرة كبيرة، فالصادرات الاردنية قد بلغت ما مقداره (58,1) مليون دولار أمريكي وهي تمثل نسبة (% 17,0) من مجموع الصادرات الأردنية، ويسبقه في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة (% 17,1) ، ثم يلي العراق كل من الهند بنسبة (% 13,6) ، والسعودية بنسبة (% 10,6) ، وعند احتساب المجموع الكلي للصادرات الأردنية الذي يساوي مجموع الصادرات الوطنية + المواد المعاد تصديرها، وكون قيمة المواد المعاد تصديرها إلى العراق يبلغ ما قيمته (418,9) مليون دولار أمريكي وهي تشكل نسبة (% 31,3) من مجموع المواد المعاد تصديرها إلى الدول الأخرى، مما يصل بحجم الصادرات الكلية إلى نسبة (20%) من مجموع الصادرات الكلية الأردنية، وهنا نجد أن العراق هو الشريك التجاري الأول للأردن يليه الولايات المتحدة الأمريكية التي تبلغ نسبتها (13,7) ، ثم الهند بالترتيب الثالث بنسبة (10,8%)، ثم السعودية بنسبة (9,1) (%) بالترتيب الرابع، أما أهم الصادرات الأردنية إلى العراق بعد 2003 ، (ف نجد أنها تتمثل في الأسمنت وأسلاك الكهرباء والمواد البلاستيكية وسماد نباتي وفوسفات الأمونيا) دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، ويمكننا أن نلاحظ خلال متابعة حجم التجارة⁽¹⁹⁾ .

واستمرت العلاقات التجارية العراقية الاردنية وتم عقد اتفاقية التجارة حرة بين البلدين اوصلت حجم التبادل التجاري الى (1,3) مليار دولار في (2012) فيما بلغ حجم الواردات للعراق في العام (2011) مليار دولار مقابل (268) مليون دولار مستوردات، ووصلت الصادرات الاردنية الى العراق (336) مليون دينار مقابل (248) مليون دينار لذات المدة أي بارتفاع نسبته (36%) ومع ذلك فان المستوردات الاردنية من العراق لا تظهر نفس الاتجاه التصاعدي، حيث استورد الاردن من العراق بضائع بقيمة (86) مليون دينار اردني خلال العام⁽²⁰⁾ . (2012) اما الصادرات الاردنية قد تراجعت خلال العامين (2013-2014) بنسبة (40%)

وبقيمة (695) مليون دولار خلال العام (2013) بينما كانت تبلغ (102) مليار دولار في العام (2014) وتراجعت الصادرات الاردنية الى العراق خلال العام 2015 بنسبة (33%) لتصل الى (276,2) مليون دينار مقابل (414,9) مليون دينار خلال المدة نفسها من العام (2014) وكان السبب الرئيسي في هذا التراجع يعود الى استمرار اغلاق معبر طريبيل الحدودي بين البلدين⁽²¹⁾.

حيث ان الطرق البديلة الاخرى والتي تتضمن الشحن عن طريق الكويت أو عن طريق البحر تواجه معوقات تصديرية مثل ارتفاع الكلف والتأخر في وصول البضائع، حيث تبلغ تكلفة الشاحنة الواحدة الى العراق عن طريق ميناء أم قصر حوالي (5000) دولار، وكذلك الأمر عن طريق الكويت، فيما كانت تكلفتها لا تتعدى الـ (2700) دولار عن طريق معبر الطريبيل، هذا عدا عن التلف الذي يمكن أن تتعرض له البضائع المصدرة نتيجة النقل من شاحنة الى أخرى على الحدود السعودية الكويتية وعلى الحدود الكويتية العراقية.

المبحث الثالث: العلاقات النفطية العراقية/ الاردنية

اولاً:- العلاقات النفطية قبل العام (2003)

يعد النفط من اهم الصادرات التجارية الى الاردن ومحوراً مهماً وحساساً في العلاقات التجارية العراقية /الأردنية، إذا كان الأردن يحصل على نصف حاجته من النفط العراقي بشكل مجاني والنصف الآخر بأسعر تفضيلية، وذلك قبل العام (2003) ، وعلى هذا الأساس فقد لعب النفط دوراً بارزاً في تقوية العلاقات التجارية بين البلدين ، وكانت البداية الحقيقية لقيام أول تعاون نفطي بينهما في العام (1982) ، نتيجة اتجاه الحكومة العراقية آنذاك إلى ميناء العقبة الأردني لاستخدامه في الصادرات العراقية من النفط الخام ومشتقاته، وذلك بعد قيام الحرب العراقية/ الإيرانية ، وخشية تعرض الموانئ العراقية إلى القصف الإيراني، وبعدها أثر هذا التعاون توقيع عدد من الاتفاقيات بين البلدين، وارتفعت واردات النفط الخام الاردنية من العراق من نحو (9,5) ألف ب/ي في العام (1984) الى نحو (33) ألف ب/ي في العام (1988) ثم لتصل نحو (35) ألف ب/ي في العام (1990) ، لتتخفف الى نحو (30) ألف ب/ي في العام (1991) على اثر نشوب حرب الخليج الثانية ، لتعود لترتفع نحو (70) ألف ب/ي في العام (1992) لاستثناء مجلس الأمن الدولي (75) ألف ب/ي عام (1995)، ومع موافقة العراق في آيار العام (1995) على قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (986) المعروف آنذاك باتفاق النفط مقابل الغذاء والدواء، وصلت صادرات العراق النفطية للأردن إلى (80) ألف ب/ي عام (1996) ، وشهد مطلع آب عام (1998) توقيع البلدين على بروتوكول نفطي تم بموجبه زيادة الصادرات إلى (90) ألف ب/ي، مما أسهم في زيادة حجم التبادلات التجارية بين البلدين، فيما جدد البلدان في كانون الأول في العام (2001) اتفاقهما النفطي، وبموجبه حصل الأردن على زيادة في كمية الصادرات النفطية العراقية وصلت إلى (95) ألف ب/ي نصفها مجاناً ونصفها بسعر تفضيلي قدرت بـ (19) ألف برميل يومياً، ووصلت هذه الزيادة إلى (107) ألف ب/ي مطلع عام (2003) وتجدر الإشارة الى أن الاقتصاد لعب

دوراً في رسم العلاقات المستقبلية الاردنية العراقية، حيث كان ومايزال هذا المتغير بالنسبة للجانب الأردني على الأقل، كأحد المعايير الرئيسية لتقويم، فقد وجدنا أن الميزان التجاري يميل - العلاقات الثنائية بين البلدين خلال المدة، (2000-2003) لصالح العراق وشكل النفط فيه الحجم الأكبر من السلع المصدرة للاردن، وقد أخذ عام (2004) طابع التطور في وتيرة العلاقات الاقتصادية بين عمان وبغداد خلال الأشهر العشرة الاولى منه، إذا ارتفعت صادرات العراق الى (130 %) بالمقارنة مع عام (2003) ، وفي العام نفسه عقدت اللجنة العراقية الأردنية اجتماعها الأول لوضع آلية تتحكم في إطار التعاون الهيكلي بين البلدين، وبشكل عام فإن العلاقات بين البلدين دوماً مؤهلة للتطور والازدياد نتيجة للعديد من العوامل التي سبق ذكرها.

ويتضح مما تقدم تطور العلاقات النفطية بين البلدين وارتفاع الواردات النفطية الاردنية من العراق وذلك على الرغم من ظروف الحرب العراقية/ الايرانية ، وظروف حرب الخليج الثانية وما تبعها من قرارات الامم المتحدة بالحصار الاقتصادي والنفطي المفروض على العراق ،وقد أسهم ذلك في تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين من جهة، وساهم في تعزيز الاقتصاد الأردني وذلك لان نصف الواردات النفطية الاردنية من العراق كانت مجانية . (22)

وانخفضت صادرات الاردن خلال العالم (2016) بنسبة (8,9%) اذ بلغت حوالي (6,1) مليار دولار فيما تراجعت قيمة المستوردات بنسبة (6,2%) لتبلغ (19,22) مليار دولار وقد اكدت دائرة الاحصاءات العامة الحكومية ان العجز في الميزان التجاري بين قيمة المستوردات والصادرات انخفض بنسبة (7,5%) وهذا الانخفاض في قيمة صادرات الاردن يعود الى الاضطرابات التي تشهدها المنطقة وعلى وجهه التحديد في العراق وسوريا (23).

والجدول الآتي رقم (4) وضح تطور صادرات النفط العراقية للاردن خلال المدة

(1983-٢٠٠٣) بالبرميل (24)

السنوات	الكمية بالبرميل	السنة	الكمية بالبرميل
1984	9 و 500	1995	75000
1985	9 و 500	1996	80000
1986	10000	1997	80000
1987	25000	1998	90000
1988	33000	1999	90000
1989	33000	2000	90000
1990	35000	2001	95000

1991	30000	2002	95000
1992	35000	لغاية اذار 2003	20000
1993	70000		
1994	75000		

نلاحظ من الجدول اعلاه أن كميات النفط العراقي المصدر إلى الأردن، أخذت بالارتفاع التدريجي، خلال الحرب العراقية الإيرانية، لكنه أخذ بالارتفاع الواضح بعد انتهاء هذه الحرب في عام (1988) وأستمر بهذا الارتفاع بعد احتلال العراق للكويت في عام (1991) ولم تتخف هذه الصادرات بل أن هذه الكميات أخذت بالزيادة بعد تطبيق النفط مقابل الغذاء، وحصول الأردن على نصف الكميات النفطية بشكل مجاني لتصل هذه الصادرات إلى أعلى مستوياتها في آذار (2003)، وأسهمت كميات النفط الكبيرة التي حصل عليها الأردن لسنوات مجاناً من العراق في تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين من جهة، وساهمت في تعزيز الاقتصاد الأردني الذي كان ولا يزال يواجه ضغوطاً متعددة وتنوعه.

ثانيا -العلاقات النفطية بعد عام(2003)

كان لظروف الحرب في العراق عام (2003) دوراً في خفض كميات الصادرات العراقية من النفط الخام إلى الأردن وبشكل كبير، ونظراً لتوقف تزويد الأردن بالنفط العراقي في (2003) ، فقد بدأت دول الخليج بتجهيز الأردن باحتياجاته من النفط تعويضاً عن ذلك وبترتيبات وقتية إذ إن مزايا تجهيز النفط العراقي للأردن كان بأسعار تفضيلية، وتبيعه الحكومة الأردنية للمستهلك الأردني بأرباح محدودة ويتم تسديد قيمة النفط المستورد على شكل بضائع أردنية.

فبعد أن كانت (107) ألف برميل يومياً قبل الحرب ، وصلت إلى (20) ألف برميل يومياً بعده في ظروف الحرب ، اذ تعرضت الإمدادات النفطية العراقية إلى الانقطاعات المتكررة وبدأت الصهاريج الناقلة بالانخفاض من (600) إلى (140) صهريج إلى أن وصل إلى (10) صهاريج في الأيام الأولى للحرب، وبعد توقف الحرب توقفت وانقطعت الصادرات النفطية العراقية إلى الأردن لتدهور وتؤدي الوضع الأمني في العراق، نتيجة لذلك بدأت دول الخليج بتجهيز الأردن باحتياجاته من النفط تعويضاً عن ذلك وبترتيبات وقتية إذ إن مزايا تجهيز النفط العراقي للأردن كان بأسعار تفضيلية، وتبيعه الحكومة الأردنية للمستهلك الأردني بأرباح محدودة ويتم تسديد قيمة النفط المستورد على شكل بضائع أردنية .وقد كلف الأردن من الناحية الاقتصادية مبالغ كبيرة أرهقت ميزانيته المحدودة بسبب اضطرار الأردن الى شراء النفط من الأسواق العالمية بأسعاره المرتفعة، مما ادى الى ارتفاع كلفة استيراد الوقود والمنتجات النفطية من (540) مليون دينار في عام (2002) إلى (1,7) ، (1,9مليار دينار في عامي (2005) ، (2006)وعلى التوالي، أي بنسبة زيادة مقدارها (217%) خلال

هذه الاعوام. وبكل تأكيد ان انقطاع هذه الإمدادات النفطية العراقية كان لابد له أن يترك أثراً سلبية على قطاعات الأردن الاقتصادية والاجتماعية كافة، إذ ساهمت ارتفاع تكاليف استيراد النفط في امتصاص جزء كبير من الإيرادات المملكة الأردنية فانعكس ذلك بالتقليل من مقدرتها على استيراد السلع والخدمات الضرورية الأخرى (25).

ونظراً لأن العراق والأردن كانا قد ارتبطا ببروتوكول تجاري وآخر نفطي، وبموجبهما كان البنك المركزي الأردني خلال تنفيذ هذين البروتوكولين هو من يدفع للمصدرين الأردنيين قيمة بضائعهم بالدينار ويستوفي بدلاً عنها نفطاً خاماً ويرصد الفرق بين قيمة البضائع وعوائد النفط، تفاقمت هذه المشكلة بعد عام (2003) نظراً لتراكم مبالغ على العراق وبلغت ديون البنك المركزي الأردني على نظيره العراقي نحو (1,3) مليار دولار مثلت حسابات التبادل التجاري بين البلدين، وأصبح لدى العراق ودائع مالية مجمدة في الأردن تقدر بحوالي (916) مليون دولار رفضت الحكومة الأردنية الإفراج عنها إلى أن يتم تسوية الملف بين البلدين بشكل نهائي (26).

لهذا تركز اهتمام المسؤولين البلدين وخاصة الأردنيين على أهمية تعزيز التعاون النفطي وإعادة تزويد الأردن بالنفط العراقي وأحياء البروتوكول الموقع بين البلدين، اثمر عن توقيع اتفاق حزيران عام (2006) ، والذي ينص على تزويد العراق للأردن بالنفط بأسعار تفضيلية تبدأ تدريجياً من عشرة آلاف برميل يومياً لتصل إلى مائة ألف برميل يومياً، إذ تبلغ حاجة الأردن اليومية نحو (120) ألف برميل ،وتضمن الاتفاق أيضاً أن تقل الأسعار نحو (18) دولاراً للبرميل الواحد عن سعر نفط الخليج ،مما ساهم في توفير الأعباء المالية الهائلة المترتبة على الاقتصاد الأردني بسبب شراء النفط بالأسعار العالمية التي تشهد ارتفاعات مستمرة.وقد ردت بعض الإحصائيات الاقتصادية الأردنية حجم الوفر السنوي المتوقع من استيراد النفط العراقي بنحو (108) ملايين دولار سنوياً ،إذا ما تم احتساب سعر الخصم الممنوح للأردن واقتطاع أجور النقل من العراق التي يتحملها الجانب الأردني.ونلاحظ أن موافقة العراق على حصول الأردن على النفط بأسعار تفضيلية عدت خطوة إيجابية على مسار تعميق العلاقات، وفي سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين ورفع القدرة التنافسية للأردن على صعيدي الإنتاج والتصدير .الا ان التداعيات الامنية الغير المستقرة الذي عاشه العراق بعد توقيع الاتفاق، وخاصة فيما يتعلق بتأمين النقل البري للنفط الى الاردن دوراً في تعثر وتنفيذ الاتفاق ، وعدم الانتظام في وصول النفط العراقي إلى الأردن، لذا جاءت تصريحات وزير الخارجية العراقي عام (2008) ،لتشير إلى أن العراق ما زال ملتزماً بتزويد الأردن بالنفط الخام وبأسعار تفضيلية على الرغم من ذلك .(26) وتأكيداً لهذا الالتزام وقع البلدين في عام (2008) مذكرة تجديد العمل بالاتفاق النفطي بين العراق والأردن لعام (2006) لمدة ثلاث سنوات ، لذلك شهد شهر آب (2008) تنفيذ الاتفاق النفطي، وبموجبه صدر العراق (10) آلاف برميل من النفط الخام يومياً إلى الأردن بسعر يقل عن (18) دولار للبرميل عن أسعار النفط في البحر المتوسط، وكان لتنفيذ هذا الاتفاق وقع لإيجابي في الأردن شعبياً ورسمياً وفي العام (2009) نوقش موضوع تزويد الأردن باحتياجاته من النفط العراقي تنفيذاً للاتفاقية الموقعة بين الجانبين عام (2006) كما تم الحديث عن

إمكانية زيادة كميات النفط العراقي إلى الأردن، إلى (15) أو (20) ألف برميل بدلاً من (10) آلاف برميل يومياً ، وذلك عندما تتم إعادة بناء أنبوب النفط بين كركوك وبانياس الذي سيؤدي إلى نقل النفط إلى الأردن عبر هذا الأنبوب وليس عن طريق الشاحنات . وفيما يتعلق بمد خط أنابيب بين العراق والأردن وهو إحدى المشاريع التي سبق أن طرحت في وقت مرحلة سابقة في اللقاءات السياسية والفنية بين البلدين، فقد اتفق الطرفان في عام (1998) على إنشاء خط أنابيب للنفط بين البلدين بطول (650) كم ويتم تنفيذه على مراحل وقدرت الكلفة الإجمالية للمشروع آنذاك بـ (350) مليون دينار أردني، بطاقة تصل إلى (250) ألف برميل يومياً، إلى أن عمليات مد الأنبوب توقفت ، فقد بقي هذا الخط في إطار الدراسات والمقترحات التي تطرح بين الحين والآخر، ويفترض وبحسب المشروع أن تصل أنابيب النفط العراقي إلى مصفاة البترول في الزرقاء الأردنية ثم ميناء العقبة ليصار إلى تصدير النفط العراقي من خلاله إلى الأسواق العالمية، على أن يتحمل تكاليف ما ينفق عليه ضمن الرقعة الجغرافية للبلدين، ولكن هذه الدراسات توقفت نتيجة الظروف الأمنية التي مر بها العراق، غم أن اللجان المشتركة بين البلدين أعادت فتح هذا المشروع، وأشارت إلى أهميته وجدواه الاقتصادية باعتباره أفضل الخيارات أمام العراق والأردن على حد سواء لنقل البترول (27).

وبينت وزارة النفط العراقية أن صادرات النفط العراقية إلى الأردن توقفت لمدة مضت بناءً على رغبة الجانب الأردني .وبلغت اسعار نقل طن النفط الخام من العراق أعوام (2011 ، (98,28) 2012) ديناراً عراقي مقارنة مع (37) ديناراً لعام (2010) وفي عام (2009) بلغ (66) ديناراً ، وفي عام (2008) بلغ (76) ديناراً. ويستهلك الاردن ما معدله (100) ألف برميل يومياً من النفط الخام، ارتفعت الى نحو (170) ألف برميل.

وقد حالت معوقات عدة دون استيراد كامل كميات النفط المتفق عليها مع العراق العام الماضي والتي بلغت نحو (300) ألف طن من اصل (500) ألف طن توفرها اتفاقية وقعها البلدان عام 2006. (28)

الاستنتاجات

1-ان تاريخية العلاقات الاقتصادية بين البلدين، قد شكلت أساساً لاستمرار العلاقات التجارية وتساعددها، وكذلك مثل دوراً أردنياً واضحاً في تطوير العلاقات التجارية مع العراق، وبالمقابل فهو يعكس رغبة عراقية في تحقيق شراكة اقتصادية مع الأردن.

2-كان من بين نتائج تدهور الوضع الأمني في العراق تزايد أعداد اللاجئين العراقيين في الأردن وقد ساهم هذا بأشكال مختلفة في ازدياد التقارب العراقي -الأردني خاصة في المجال الاقتصادي من خلال ازدياد أعداد المستثمرين العراقيين في الأردن الذين عملوا من جانبهم على المساهمة في تدوير عجلة التنمية الاقتصادية في الأردن بشكل مستقل أو بالتعاون مع نظرائهم الأردنيين.

3- أثر سلبيا الحصار الإقتصادي المفروض على العراق على الصادرات الأردنية إلى السوق العراقي، إذ انخفضت حجم هذه الصادرات مما ترك آثاراً سلبية ليس على الصادرات الوطنية فحسب بل على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني الأردني عموماً.

4- أدت الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003 إلى توقف المستوردات النفطية من العراق بشكل كامل مع بداية مدة الحرب.

5- إن معدل حجم الصادرات الأردنية إلى العراق بعد عام (2003) ، هو أعلى من جميع المعدلات (2004)

6- إن حجم الصادرات الأردنية إلى العراق تعادل أكثر من ثلث مجموعها إلى الدول العربية، تعادل ثلاثة أضعاف الصادرات الوطنية إلى مجموع دول الاتحاد الأوروبي.

7- انخفاض حجم الأستيرادات الأردنية من العراق بعد عام (2003) وبشكل ملحوظ، نظراً لأن الأردن كان يعتمد بالدرجة الأساس على النفط العراقي.

8 -فضلاً عن الاستثمار العراقي في الأردن، كان للنفط دور في تعزيز العلاقات العراقية الأردنية، فالعراق يمثل عمق الأردن الاقتصادي من خلال المساعدات النفطية العراقية التي ساهمت وتساهم في تحسين الوضع الاقتصادي للأردن.

9 -أسهمت كميات النفط الكبيرة التي حصل عليها الأردن لسنوات مجاناً من العراق في تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين من جهة، وساهمت في تعزيز الاقتصاد الأردني الذي كان ولايزال يواجه ضغوطاً متعددة وتنوعه.

10-أسهم وجود العراقيين بارتفاع مستوى السيولة في السوق المحلية وأدى إلى ازدياد حجم الاستثمارات والحركة الشرائية، ما سرع من وتيرة الحركة التجارية وجعلها أكثر مرونة، الأمر

الذي انعكس على معدل النمو الاقتصادي في الأردن، ودفع ذلك بعجلة الاقتصاد بشكل سريع في السوق المحلية وأثر ذلك عن وجود مشاريع اقتصادية ساهمت بخلق فرص عمل سواء كانت للعراقيين أو للأردنيين.

التوصيات

1- ضرورة تعزيز العلاقات السياسية بين البلدين من خلال تبادل الزيارات وعلى مختلف المستويات والصعد للمسؤولين في كلا البلدين وفتح اتجاهات جديدة تُساعد باتجاه تحقيق نوع من التكامل والتفاعل والارتباط في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية.

2-أهمية العمل وبذل الجهد المشترك لإدامة ما أنجز من اتفاقيات اقتصادية وفنية ومناطق تجارة حرة بين البلدين، ودعوة المستثمرين الأردنيين وتشجيعهم للاستثمار في العراق أسوة بالمستثمرين العراقيين الذين يستثمرون أموالهم في قطاعات مختلفة في الأردن.

3-إن من أبرز مزايا الاستثمار في الأردن هو الموقع المتميز والبيئة السياسية المستقرة والاعتماد على الاقتصاد الحر والسياسات الاقتصادية القائمة على قيادة القطاع الخاص وتحرير التجارة، والاندماج في الاقتصاد العالمي، وتوفير حزمة من الحوافز، والإعفاءات لتشجيع الاستثمار.

4-عقد اتفاقية للتبادل التجاري الحر، تتيح التبادل التجاري بين البلدين من دون قيود كمية أو جمركية لجميع المنتجات وبإمكانها دخول أي من السوقين بكل سهولة ومن دون أية عقبات.

5-أهمية العمل وبذل الجهد المشترك لإدامة ما أنجز من اتفاقيات اقتصادية وفنية ومناطق تجارة حرة بين البلدين، ودعوة المستثمرين الأردنيين وتشجيعهم للاستثمار في العراق أسوة بالمستثمرين العراقيين الذين يستثمرون أموالهم في قطاعات مختلفة في الأردن، واستكشاف ميادين جديدة للتعاون بهذا الاتجاه مع أهمية التوصل إلى اتفاقات تُذلل المعضلات والمشكلات التي قد تتجم عند تنفيذ هذه الاتفاقيات.

6-أهمية تفعيل التعاون النفطي بين البلدين، ودراسة ربط البلدين عبر منظومة سكك حديد، بإنشاء شبكة سكك حديدية بين العراق والأردن سوف يوفر ممر نقل فعال للصادرات والواردات العراقية إلى ميناء العقبة على البحر الأحمر، ما يعزز التجارة بين البلدان العربية المطلة على البحر الأحمر ودول شمال إفريقيا.

7-تطوير مناخ التعاون الأمني بإشكاله كافة بحيث يعمل الجانبان على عقد لقاءات دورية لتعزيز العلاقات بين المؤسسات العاملة في هذه القطاعات بما يخدم المصلحة المشتركة.

1- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، الجزء العاشر، 1998، ص. 34.

2- لمزيد من الاطلاع :-

* قحطان أحمد سليمان الحمداني ، السياسة الخارجية العراقية من 14 تموز 1958 إلى 8 شباط 1963 ، (القاهرة : مكتبة مدبولي) ، 2004، ص. 65.

* ارشيد فالح عيسى . العلاقات الأردنية-العراقية (1958 - 1946)، رسالة ماجستير

(غير منشورة)، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، 1993، ص. 76.

3 - زينب عبد الحسن ، عبد الرحمن عارف حياته ودوره السياسي في العراق دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، 2010 ، ص. 34.

4 - قحطان أحمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من 14 تموز 1958 إلى 8 شباط 1963 ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، (2004)

5-عدنان محمد هيجانة، العلاقات الخليجية -الأردنية الواقع والمستقبل 1980-2004 ، (دبي :مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٦)

6-عثمان فتحي صالح، (العلاقات العراقية - الأردنية 1968-1991 دراسة تاريخية) رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الموصل، الموصل، العراق، 2007، ص. 80

7-عدنان محمد هياجنة، مصدر سابق ، ص. 80.

8-محمود عبد الرزاق محي الدين ، الأردن وأزمة الخليج الثانية 1990/8/2-1991/2/26 رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة اليرموك، أربد، الأردن 2007 ، ص. 67.

9-علاء الفزاع، علي الرواشدة، العلاقات الاردنية العراقية من تجارة الحروب الى صناعة المستقبل، نسخة الكترونية www.al-akhbar.com

10-موسى محمد أحمد علاونة ، أثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية دراسة حالة المملكة الاردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي فلسطين، رسالة ماجستير (غير منشورة) اليرموك، أربد، الأردن، 2006، ص. ٥٤

11-موسى محمد أحمد، مصدر سابق، ص. 30.

12-تقرير وزارة التجارة العراقية: تأثير حرب العراق على النمو والتضخم في الأردن، : دائرة العلاقات الاقتصادية ، تموز 2007 .

13-لمزيد من الاطلاع:-

* إيمان أحمد رجب: النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010) ص. 54

* ياسر نايف قطيشات ، العلاقات السياسية الاردنية العربية في ظل متغيرات النظام الاقليمي العربي، (عمان بدون دار نشر، ٢٠٠٨)، ص. 45

14-مركز دراسات الوحدة العربية: إحتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 45

15-سداد مولود سبع :العلاقات العراقية الأردنية :دوافع البقاء والأستمرار ،نشرة أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، (العراق:مركز الدراسات الاولى، 2009)، 217.

16 - Ali, Alawi (2007) .(The Occupation of Iraq winning the war losing

the peace) .London :New Haven.

17- مظفر نذير الطالب: العلاقات العراقية الاردنية بعد تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة ،مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد(17) ، 2005

18-عدي اسعد خماس ،الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية -الأردنية-2010 2003 رسالة ماجستير،كلية الاداب،جامعة الشرق الاوسط 2011، ١٨٧

19-فواز موفق ذنون، الأردن والتغيرات التي حدثت في العراق بعد التاسع من نيسان 2003، المؤتمر العلمي السنوي الخامس لمركز الدراسات الاقليمية بجامعة الموصل"العراق ودول الجوار"، للمدة من 20-21 كانون الاول 2006 ، الموصل، العراق.

20-علاء الفزاع، علي الرواشدة، مصدر سابق.

21-طارق الدعلجة، انشاء منطقة صناعية حرة بين العراق والاردن، نسخة الكترونية www.alghad.com

22-نسخة الكترونية www.xelk.org

23-ذنون، فواز موفق ذنون، مصدر سابق، ص ٣٦

24-فواز موفق ذنون، النفط في العلاقات العراقية-الأردنية (1982-2007) ، الندوة العلمية (25) "علاقات العراق الاقتصادية بدول الجوار وإمكانية تطويرها"، للمدة من 28 آذار 2007 ، الموصل، العراق.ص.56

25-ذنون، فواز موفق (2006) ، مصدر سابق. ص76

26- مظفر نذير الطالب ، مصدر سابق :ص.12

27-لمزيد من الاطلاع:-

* شيماء معروف فرحان ، تطورات العلاقات العراقية - العربية خلال عام 2008 ،(العراق :بغداد ،2008)، ص.76

* أحمد مفارجة، العلاقات الأردنية العراقية بعد الحرب الإنجلو أمريكية على العراق، عمان، الأردن،2009،ص.87

28-حازم عبد الحميد النعيمي، "العراق والأردن دراسة في العلاقات السياسية"، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد 11 ، 2006،ص.21